روزنامة الحلول

ما ان بدأت الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية أعمالها في واشنطن، حتى أثيرت التساؤلات في الاوساط السياسية التي تتابع مجرياتها، ودارت، في الاجمال، حول موضوع واحد، هو: هل تفترض الروزنامة الاميركية الموضوعة للعملية السلمية في الشرق الاوسط، ان تكون جولة المفاوضات هذه حاسمة؟

ليست الاجابة سهلة، على كل حال، الّا ان التسلسل الزمني لما حدث، في خلال الشهرين المنصرمين، هامّ في إطار تقويم الدور الاميركي المفترض في العملية السلمية، وهو ينطلق من جولة وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، على المنطقة، وما أُشيع، في أثنائها، عن سعيه الى تهيئة الاجواء للتوصل الى اتفاق في شأن الحكومة الذاتية الانتقالية بين اسرائيل والفلسطينيين قبل ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٧/٢٣).

هل لمست الادارة الاميركية مؤشرات ايجابية كي تدفع بهذا الاتجاه؟ جاءت الاجابة، هذه المرة، على لسان الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، الذي رأى ان واشنطن وجدت «أجواء جيدة لاستمرار مفاوضات السلام»، مضيفاً، ان الوزير بيكر «مستمر في استكشاف امكانات محدّدة لانجاح المفاوضات»، و«لدينا بعض التفاؤل» (**المصدر نفسه**).

أكثر من ذلك، حدّد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في شهادته في حضور لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي، الاولويات والخطوات المقبلة المطلوبة تجاه تقدّم العملية السلمية، فقال: «بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية [الجديدة]، فان أولوياتنا ستركّز على مضاعفة نشاطنا، وتكثيف جهودنا في عملية السلام من أجل احراز تقدّم حقيقي»؛ وان المسؤولية الاولى لبلوغ ذلك «لا تزال تقع على عاتق الاطراف نفسها»؛ وان الولايات المتحدة الاميركية بصفتها المشاركة في رعاية عملية السلام «ستعمل مع الاطراف المعنيّة لتحقيق الاهداف التي وضعتها لنفسها في مؤتمر مدريد للسلام، وتحديداً التوصل الى تسوية سلمية شاملة عبر المفاوضات المباشرة انطلاقاً من قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. امّا كيف سنقوم بذلك، فانه سيكون على رأس جدول أعمالنا، وفي مقدمة الاولويات مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة» (**المصدر نفسه**، ٤ ـ ٥/٧/١٩٩٢).

والواضح، ان تبدّلاً ما طرأ على الاسلوب الاسرائيلي في التعاطي مع الادارة الاميركية، في محاولة تستهدف اشاعة الانطباع بأن الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تقف حجر عثرة على طريق السلام. من هنا، مثلاً، أعرب مسؤولون اسرائيليون، في منتصف تموز (يوليو) الماضي، عن ثقتهم في حدوث تغيير في الموقف الاميركي من ضمانات القروض المصرفية، بعد التوتر الذي شهدته العلاقات الثنائية في عهد حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق شامير (**جيروزاليم بوست**، ٢١/٧/١٩٩٢).

هكذا، دخلت محادثات وزير الخارجية الاميركي مع المسؤولين الاسرائيليين مرحلة متقدّمة في ما يتعلّق بضمانات القروض؛ اذ بدأ الطرفان، الاميركي والاسرائيلي، مناقشة التفاصيل المتعلّقة بامكان منحها، بعدما عادت الحكومة الاسرائيلية الجديدة وقدّمت طلباً جديداً بشأنها الى الجانب الاميركي، في خلال الاجتماع الذي ضمّ كلاً من رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، ووزيري الخارجية والمال، شمعون بيرس، وابراهام شوحاط، ومحافظ بنك اسرائيل يعقوب فرانكل، مع الوزير بيكر ومساعده دينس روس (**المصدر نفسه**).